وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

# النشـــرة اليوميـة

Thursday, 22 January, 2026

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

# أخبـار الطاقـة

# لأول مرة.. طاقة الرياح والشمس تتفوق على الأحفوري في أوروبا

اقتصاد الشرق

تفوقت طاقة الرياح والطاقة الشمسية على الوقود الأحفوري كمصدر لتوليد الكهرباء في الاتحاد الأوروبي العام الماضي للمرة الأولى، وفقاً لتقرير من مركز الأبحاث "إمبر".

وأفاد التقرير، الذي نُشر يوم الخميس، بأن ثلث الكهرباء المُولّدة في المنطقة جاء من طاقة الرياح والطاقة الشمسية، مقارنة بـ29% من الوقود الأحفوري، بما في ذلك الفحم والغاز. وأضاف أن الطاقة النووية كانت مسؤولة عن 20% من كهرباء التكتل.

وقالت بياتريس بيتروفيتش، كبيرة محللي الطاقة والمناخ في "إمبر" وكاتبة التقرير: "تُظهر هذه اللحظة المفصلية مدى السرعة التي يتحرك بها الاتحاد الأوروبي نحو نظام طاقة مدعوم بالرياح والطاقة الشمسية".

وأضافت: "في وقت تغذي فيه تبعيات الوقود الأحفوري حالة عدم الاستقرار على الساحة العالمية، تصبح أهمية التحول إلى الطاقة النظيفة أوضح من أي وقت مضى".

أهداف الطاقة المتجددة في الاتحاد الأوروبي

يهدف الاتحاد الأوروبي إلى أن تشكل مصادر الطاقة المتجددة 42.5% من شبكات الكهرباء بحلول نهاية العقد. ويأتي هذا الهدف، الذي يشمل أيضاً الكهرباء المستوردة، ضمن جهود التكتل لخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 55% بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات عام 1990.

وقفز توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية بأكثر من 20% للعام الرابع على التوالي. وبمجملها، مثلت الطاقة المتجددة 48% من إجمالي الكهرباء المولدة في الاتحاد الأوروبي خلال عام 2025.

وارتفع توليد الكهرباء من الغاز بنسبة 8% مقارنة بالعام السابق، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تراجع الطاقة الكهرومائية، بحسب "إمبر". ومع ذلك، لا يزال الغاز أقل بنسبة 18% كمصدر للطاقة مقارنة بذروته في عام 2019.

وقالت بيتروفيتش: "يجب أن تكون الأولوية التالية للاتحاد الأوروبي هي إحداث تراجع حقيقي في الاعتماد على الغاز المستورد والمكلف". وأضافت: "الغاز لا يجعل الاتحاد الأوروبي أكثر عرضة للابتزاز في مجال الطاقة فحسب، بل يسهم أيضاً في رفع الأسعار".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

# توقيع اتفاقية ثلاثية لتوفير المشتقات النفطية وتشغيل أكثر من 70 محطة لتوليد الكهرباء في اليمن

واس

وُقِّعَت اليوم اتفاقية ثلاثية بين وزارة الطاقة والكهرباء اليمنية، وشركة النفط اليمنية "بترومسيلة"، والبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، وذلك لشراء المشتقات النفطية من "بترومسيلة" من قبل البرنامج، لتغذية أكثر من 70 محطة لتوليد الكهرباء في مُختلف المحافظات اليمنية؛ تعزيزًا لقدرات المؤسسات اليمنية، ودعم استقرار قطاع الكهرباء واستمرارية الخدمات، وتشغيل المنشآت الحيوية الوطنية تحفيزًا للتعافي الاقتصادي والنمو في اليمن.

ويبلغ إجمالي كميات المشتقات النفطية 339 مليون لتر من مادتي الديزل والمازوت، بقيمة 81.2 مليون دولار أمريكي، حيث تمثل المنحة ركيزة إستراتيجية كونها أداة دعم متكاملة تعزز كفاءة المؤسسات الحكومية، وتحفّز الاقتصاد اليمني، وتؤثر إيجابًا في تحسين الخدمات المقدمة للأشقاء اليمنيين عبر رفع موثوقية الطاقة الكهربائية في المستشفيات والمراكز الطبية والطرق والمدارس والمطارات والموانئ، وتعزيز الحركة الاقتصادية والتجارية.

وتأتي المنحة وفقًا لحوكمة شاملة ومتكاملة لضمان وصول الكميات إلى المستفيد النهائي، حيث شُكّلت لجنة تضم عدة جهات يمنية تعمل على الإشراف والرقابة لتوزيع المشتقات النفطية على محطات الكهرباء بناءً على الاحتياج المقدم من محطات توليد الكهرباء في المحافظات اليمنية.

وتمتد آثار هذه المنحة لتشمل أبعادًا مالية واقتصادية وخدمية متكاملة، من خلال دعم المؤسسات اليمنية كالبنك المركزي اليمني، بتقليل الضغط على الاحتياطي من النقد الأجنبي، أما على مستوى وزارة المالية اليمنية، فتسهم في تخفيف العبء المالي على الموازنة العامة للدولة المرتبط بتكاليف الوقود وتشغيل قطاع الكهرباء، وعلى صعيد وزارة الكهرباء والطاقة، تؤدي المنحة دورًا محوريًّا في ضمان استقرار إمدادات الوقود لمحطات توليد الكهرباء واستمرارية تشغيلها، ورفع كفاءة المحطات التوليدية وتحسين قدرتها التشغيلية والإنتاجية.

يذكر أن البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن قدم منحًا للمشتقات النفطية شملت منحة في عام 2018م بقيمة 180 مليون دولار، وكذلك منحة في 2021م بقيمة 422 مليون دولار، إلى جانب منحة في 2022م بقيمة 200 مليون دولار، إضافة إلى المنحة الحالية للعام 2026م.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

# كيف يؤثر ترمب في أسواق النفط والغاز المسال العالمية؟ أنس الحجي يجيب

الطاقة

تؤدي السياسات الأميركية دورًا محوريًا في تشكيل أسواق الطاقة العالمية، ويبرز اسم دونالد ترمب بوصفه أحد أكثر الرؤساء إثارة للجدل، ليس فقط بسبب قراراته، بل لطريقة إعلانها وتأثيرها المباشر في أسواق النفط والغاز المسال.

وفي هذا الإطار، أوضح مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، أن كثيرًا من السياسات المنسوبة إلى الرؤساء الأميركيين، بمن فيهم الحالي، ليست بالضرورة قرارات شخصية، بل امتداد لتوجهات إستراتيجية عميقة تتبنّاها مؤسسات الدولة الأميركية على المدى الطويل.

وأشار إلى أن فهم تأثير الرؤساء في الطاقة يتطلّب التمييز بين السياسات المؤقتة المرتبطة بالشخص أو الحزب، والسياسات الدائمة التي تعبّر عن مصالح الأمن القومي الأميركي، والتي تستمر بغضّ النظر عن تغيّر الإدارات أو الأسماء.

وأكد الحجي أن أسواق النفط والغاز المسال تتأثر بالتصريحات بقدر تأثرها بالقرارات التنفيذية، وهو ما جعل تأثير ترمب يبدو أحيانًا أكبر من حجمه الحقيقي، بسبب حضوره الإعلامي المكثف واستعماله المباشر لوسائل التواصل الاجتماعي.

جاءت تصريحات أنس الحجي، خلال حلقة جديدة من برنامجه الأسبوعي "أنسيّات الطاقة"، قدّمها على مساحات منصة "إكس" (تويتر سابقًا) تحت عنوان: "ترمب يغيّر خريطة الطاقة العالمية".

الدولة العميقة وسياسات الطاقة طويلة الأمد

يؤكد أنس الحجي أن ترمب، مثل غيره من الرؤساء، نفّذ مزيجًا من السياسات، بعضها يعكس توجهاته الشخصية، لكن الجزء الأكثر تأثيرًا في أسواق الطاقة يرتبط بما يُعرف بسياسات الدولة العميقة ذات الأثر طويل المدى.

وأوضح أن مفهوم الدولة العميقة يعني وجود إجماع مؤسسي داخل أميركا على سياسات محددة، لا تتغير بتغيّر الحزب الحاكم، ويكون دور الرئيس فيها أقرب إلى التنفيذ لا الابتكار، خصوصًا في الملفات الإستراتيجية الكبرى.

وأشار إلى أن تحويل قطاع الكهرباء والصناعة بعيدًا عن النفط مثال واضح على سياسات الدولة العميقة، إذ بدأت في عهود سابقة واستمرت لاحقًا، ولم تكن مرتبطة بشخص ترمب أو غيره، بل بمصالح اقتصادية وأمنية أوسع.

وأضاف أنس الحجي أن السياسات الشخصية للرؤساء، المرتبطة بآرائهم أو بداعميهم في الانتخابات، غالبًا ما يكون تأثيرها مؤقتًا ومحدودًا زمنيًا، مقارنة بالسياسات المؤسسية التي تعيد تشكيل الأسواق لعقود.

ولفت إلى أن الخلط بين هذَيْن المسارَيْن يربك تحليل أسواق الطاقة، ويؤدي إلى تحميل الرئيس الأميركي دونالد

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ترمب مسؤولية تحولات تعود جذورها إلى قرارات أقدم وأكثر تعقيدًا.

وشدّد مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة على أن المستثمرين والمتابعين لأسواق النفط والغاز المسال يجب أن يركزوا على الاتجاهات المؤسسية لا على الضجيج السياسي المؤقت.

الحرب مع الصين

يرى أنس الحجي أن الحرب التجارية وحروب الطاقة مع الصين تمثّل نموذجًا واضحًا لسياسات الدولة العميقة، إذ بدأت قبل ترمب، واستمرت خلال مدته الرئاسية الأولى، ثم تواصلت في عهد بايدن، قبل أن تعود بقوة مع عودة ترمب إلى المشهد.

وأوضح أن تكرار السياسات نفسها تجاه الصين عبر إدارات مختلفة يؤكد أنها ليست نتاج قرارات فردية، بل رؤية إستراتيجية لدى الدولة العميقة في الولايات المتحدة تعدّ الصين التحدي الأكبر للنفوذ الأميركي اقتصاديًا وتكنولوجيًا وطاقيًا.

ناقلة الغاز المسال روسية سيغنوس باسيدج في محطة بمدينة تيانجين الصينية
ناقلة الغاز المسال الروسية سيغنوس باسيدج في محطة بمدينة تيانجين الصينية - الصورة من نيويورك تايمز
وأشار خبير اقتصادات الطاقة العالمية إلى أن أسواق الطاقة تأثرت بهذه المواجهة من خلال إعادة توجيه سلاسل الإمداد، وتقييد التكنولوجيا، والتأثير في الطلب الصناعي، وهو ما انعكس على النفط والغاز معًا.

وأضاف أن العلنية التي يتبعها ترمب في إعلان مواقفه جعلت كثيرين يعتقدون أن هذه السياسات خاصة به، في حين الواقع أن الإدارات السابقة واللاحقة تبنّت الجوهر نفسه بأساليب أقل صخبًا.

وبيّن أن استعمال وسائل التواصل الاجتماعي ضاعف من الأثر النفسي لتصريحات ترمب في الأسواق، مقارنة برؤساء سابقين، مؤكدًا أن ملف الصين سيبقى عاملًا ضاغطًا على أسواق الطاقة العالمية، بغضّ النظر عن ساكن البيت الأبيض.

الغاز المسال أداة أميركية في السياسة الخارجية

يقول أنس الحجي إن ملف الغاز المسال الأميركي يوضح بجلاء كيف تتجسّد سياسات الدولة العميقة، إذ كان الرئيس الأميركي الحالي دونالد ترمب المسوّق الأبرز له في أوروبا، لكن النهج نفسه استمر بعده دون تغيير جوهري.

وأوضح أن الرئيس السابق جو بايدن واصل الضغط على الأوروبيين لشراء الغاز المسال الأميركي، ثم عاد ترمب ليكمل المسار ذاته، ما يؤكد أن هذه السياسة لا ترتبط بشخص الرئيس بل بإستراتيجية أميركية واضحة.

الغاز المسال الأميركي

وأشار أنس الحجي إلى أن أميركا أصبحت أكبر منتج وأكبر مصدر للغاز المسال عالميًا، مع توسع ضخم في بناء المحطات، نتيجة توظيف الغاز المسال كونه أداة نفوذ في السياسة الخارجية والأمن القومي.

وأضاف أن القرار الأميركي باستبدال الغاز الأميركي في أوروبا بالغاز الروسي اتُّخذ منذ عام 2014 في عهد أوباما، بدعم من الجمهوريين والديمقراطيين على حد سواء، وهو ما يكشف عمق التوافق المؤسسي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ترمب مسؤولية تحولات تعود جذورها إلى قرارات أقدم وأكثر تعقيدًا.

وشدّد مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة على أن المستثمرين والمتابعين لأسواق النفط والغاز المسال يجب أن يركزوا على الاتجاهات المؤسسية لا على الضجيج السياسي المؤقت.

الحرب مع الصين

يرى أنس الحجي أن الحرب التجارية وحروب الطاقة مع الصين تمثّل نموذجًا واضحًا لسياسات الدولة العميقة، إذ بدأت قبل ترمب، واستمرت خلال مدته الرئاسية الأولى، ثم تواصلت في عهد بايدن، قبل أن تعود بقوة مع عودة ترمب إلى المشهد.

وأوضح أن تكرار السياسات نفسها تجاه الصين عبر إدارات مختلفة يؤكد أنها ليست نتاج قرارات فردية، بل رؤية إستراتيجية لدى الدولة العميقة في الولايات المتحدة تعدّ الصين التحدي الأكبر للنفوذ الأميركي اقتصاديًا وتكنولوجيًا وطاقيًا.

ناقلة الغاز المسال روسية سيغنوس باسيدج في محطة بمدينة تيانجين الصينية
ناقلة الغاز المسال الروسية سيغنوس باسيدج في محطة بمدينة تيانجين الصينية - الصورة من نيويورك تايمز
وأشار خبير اقتصادات الطاقة العالمية إلى أن أسواق الطاقة تأثرت بهذه المواجهة من خلال إعادة توجيه سلاسل الإمداد، وتقييد التكنولوجيا، والتأثير في الطلب الصناعي، وهو ما انعكس على النفط والغاز معًا.

وأضاف أن العلنية التي يتبعها ترمب في إعلان مواقفه جعلت كثيرين يعتقدون أن هذه السياسات خاصة به، في حين الواقع أن الإدارات السابقة واللاحقة تبنّت الجوهر نفسه بأساليب أقل صخبًا.

وبيّن أن استعمال وسائل التواصل الاجتماعي ضاعف من الأثر النفسي لتصريحات ترمب في الأسواق، مقارنة برؤساء سابقين، مؤكدًا أن ملف الصين سيبقى عاملًا ضاغطًا على أسواق الطاقة العالمية، بغضّ النظر عن ساكن البيت الأبيض.

الغاز المسال أداة أميركية في السياسة الخارجية

يقول أنس الحجي إن ملف الغاز المسال الأميركي يوضح بجلاء كيف تتجسّد سياسات الدولة العميقة، إذ كان الرئيس الأميركي الحالي دونالد ترمب المسوّق الأبرز له في أوروبا، لكن النهج نفسه استمر بعده دون تغيير جوهري.

وأوضح أن الرئيس السابق جو بايدن واصل الضغط على الأوروبيين لشراء الغاز المسال الأميركي، ثم عاد ترمب ليكمل المسار ذاته، ما يؤكد أن هذه السياسة لا ترتبط بشخص الرئيس بل بإستراتيجية أميركية واضحة.

الغاز المسال الأميركي

محطة الغاز المسال الأميركي بلاكومينز التابعة لشركة فينشر غلوبال - الصورة من إل إن جي بريم
وأشار أنس الحجي إلى أن أميركا أصبحت أكبر منتج وأكبر مصدر للغاز المسال عالميًا، مع توسع ضخم في بناء المحطات، نتيجة توظيف الغاز المسال كونه أداة نفوذ في السياسة الخارجية والأمن القومي.

وبيّن مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة أن ترمب استفاد من هذا المسار الجاهز، وروّج له بأسلوبه الخاص، لكن الأساس وُضع قبل وصوله، واستمر بعد مغادرته، ما يعكس استمرارية السياسة لا تبدّلها.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

واختتم أنس الحجي تصريحاته بتأكيده أن فهم تأثير ترمب في أسواق النفط والغاز المسال يتطلّب النظر إلى الصورة الأكبر، إذ تتقاطع الشخصيات مع السياسات، لكن الكلمة الفصل تبقى للمصالح الأميركية طويلة الأمد.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

# دول الخليج قد تصبح مفتاح أمن الطاقة في أوروبا بسبب أزمة غرينلاند

الطاقة

تفرض قضية أمن الطاقة في أوروبا نفسها مجددًا على مسرح الأحداث بعد تصاعد الزخم في أزمة غرينلاند، وانعكاساتها السلبية المحتملة على العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

فمع تزايد التوترات بين أميركا والتكتل الأوروبي على خلفية إصرار الرئيس الأميركي دونالد ترمب على ضم غرينلاند، قد يضطر الأوروبيون إلى البحث عن إمدادات طاقة بديلة للمصادر الأميركية.

وحال خروج أزمة غرينلاند عن السيطرة، ستزداد حاجة القارة العجوز إلى إبرام صفقات طويلة الأجل مع دول الخليج العربي، بهدف الحفاظ على أمن الطاقة في أوروبا.

وتستورد أوروبا حاليًا ربع احتياجاتها من الغاز من الولايات المتحدة، وهو رقم مُرشح للزيادة مع بدء تطبيق الحظر الكامل الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي على إمدادات الطاقة الروسية، وفق تقديرات رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

تساؤلات مشروعة

ترك اهتمام دونالد ترمب بضم غرينلاند القادة الأوروبيين أمام تساؤلات مشروعة بشأن أمن الطاقة في أوروبا، وفق ما ورد في مقال للكاتب الصحفي رئيس تحرير موقع أرابيان غلف بيزنس إنسايتس فرانك كين.

وقال كين إن هوس ترامب بضم غرينلاند، وما يترتب على ذلك من تهديد وجودي لحلف شمال الأطلسي، يضع سياسة الطاقة الأوروبية على المحك.

وأضاف أن صانعي السياسات في الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة يواجهون خيارًا بين النفط والغاز الروسيين اللذَيْن تعهدوا بالتخلي عنهما نهائيًا، بدءًا من العام المقبل، وبين الاعتماد على المصادر الأميركية الآتية من حليف يبدو الآن وكأنه عدو.

وأوضح أن التهديد بفرض عقوبات على أوروبا لرفضها قبول مطالب ترمب بالسيطرة على غرينلاند يترك المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي في معاناة البحث مجددًا عن مصادر طاقة بديلة، مشيرًا إلى أنه من المرجح أن تتجه لندن والتكتل إلى الشرق الأوسط لمساعدتهما في تعويض النقص في إمدادات الطاقة.

ويعتقد فرانك كين أن هذا يمكن أن يتيح فرصة تجارية ذهبية لصانعي السياسات في قطاع الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي.

تقدم أوروبي

حقّقت أوروبا تقدمًا كبيرًا في إنهاء اعتمادها على الوقود الروسي، وفق المقال الذي طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

ففي عام 2021، زوّدت روسيا قرابة 45% من واردات الغاز و27% من واردات النفط في الاتحاد الأوروبي.

وبحلول عام 2024 هبطت حصة الغاز الروسي الواصلة

أنقر هنا للرجوع للأعلى

إلى التكتل بنحو 19%، في حين تراجعت حصة النفط إلى 3%، مع بدء تطبيق العقوبات والحظر ضد موسكو.

ويواجه صانعو السياسات في أوروبا خيارًا صعبًا يتمثّل في أن القارة لا يمكنها تحمّل تبعات وضع كل موارد الطاقة في سلة جيوسياسية واحدة، وفق كاتب المقال.

وبرزت الولايات المتحدة بديلًا جاهزًا لسد الفجوة المحتملة، لا سيما في قطاع الغاز الطبيعي المسال.

وبحلول أواخر عام 2025، استأثرت الولايات المتحدة بنحو 60% من واردات الغاز المسال في الاتحاد الأوروبي؛ ما يعكس مدى اعتماد الأسواق الأوروبية على المُصدّرين الأميركيين.

وأشار الكاتب إلى أن هذا لم يكن عملًا خيريًا من جانب أميركا التي فرضت أسعارًا باهظة مقابل الحصول على منتجاتها؛ ما أدى إلى رفع تكاليف الطاقة بالنسبة إلى المستهلكين الأفراد والصناعة في القارة.

نقطة ضعف إستراتيجية

أصبحت الزيادة الكبيرة في واردات الطاقة الأميركية إلى الاتحاد الأوروبي تشكّل نقطة ضعف إستراتيجية، وفق رئيس تحرير موقع أرابيان غلف بيزنس إنسايتس فرانك كين.

وأوضح أنه إذا تصاعدت وتيرة الحرب التجارية وتورّط قطاع الطاقة في سياسات التعرفات الجمركية أو قيود التصدير، ستكون أوروبا قد استبدلت شكلًا من أشكال التبعية بآخر.

وتابع: "بالتالي ستكون هناك حاجة ماسة إلى تنويع مصادر الطاقة".

وأشار إلى أن مصادر الطاقة المتجددة -وهي المسار المُفضّل في أوروبا لتحقيق تحول الطاقة- ستعوّض نسبة ضئيلة لا يُعوّل عليها من احتياجات القارة.

وواصل: "لذلك ستشتد الحاجة إلى إيجاد مورّدين بدائل للمواد الهيدروكربونية".

النرويج والجزائر وأذربيجان حلول.. ولكن!

تبقى النرويج المورد الأكبر للغاز الطبيعي لأوروبا؛ إذ مثلت أكثر من 30% من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من هذا الوقود الإستراتيجي في عام 2024، وفق تقديرات رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

وفي الوقت نفسه تستمر الجزائر مصدرًا رئيسًا للغاز؛ إذ ترتبط بنيتها التحتية بجنوب أوروبا، حسب المقال.

كما توسعت صادرات أذربيجان من الغاز إلى ألمانيا والنمسا عبر خط أنابيب الغاز العابر للبحر الأدرياتيكي، مع وجود اتفاقيات سارية الآن.

غير أن أيًا من تلك الخيارات لا يُعد حلًا سحريًا؛ إذ إن الحقول المتقادمة في النرويج تواجه قيودًا جيولوجية ومالية.

كما أن إنتاج الغاز الجزائري -وإن كان قويًا- يعاني منذ زمن طويل عدم استقرار الاستثمار واللوائح التنظيمية.

وعلى الرغم من الأهمية الإستراتيجية لمر الغاز الجنوبي في أذربيجان، فإنه لا يُمثّل سوى جزء ضئيل من إجمالي احتياجات أوروبا.

الخليج فرصة

على الرغم من أن السعودية والإمارات ليست لديهما

أنقر هنا للرجوع للأعلى

احتياطيات غاز كافية تحل محل الغاز المسال الأميركي، يظلّ الغاز المسال القطري المصدر الأكبر من المنطقة.

لكن العلاقات صارت متوترة بين الدوحة وأوروبا بسبب اللوائح التنظيمية ذات الصلة بانبعاثات الكربون في الاتحاد الأوروبي، وقضايا أخرى.

وحذّرت قطر علنًا من إمكان إعادة النظر في إمدادات الغاز المسال الواصلة إلى أوروبا حال تراجع قدرتها التنافسية التنظيمية.

ويرى كاتب المقال أن إستراتيجية بروكسل التي تستهدف خفض الاعتماد على الوقود الأحفوري الروسي، تدفع بقوة نحو مصادر الطاقة المتجددة وإزالة الكربون؛ ما يُشعل توترات مع موردي المواد الهيدروكربونية التقليدية.

وبدأت البلدان الخليجية تضخ استثمارات قوية في الهيدروجين الأخضر، غير أن أوروبا لم تقدم حتى الآن عقودًا طويلة الأجل لشراء الوقود منخفض الانبعاثات.

وأنهى فرانك كين مقاله بقوله إن الهيدروكربونات ستبقى ركيزة رئيسة في معادلة أمن الطاقة في أوروبا لعقود.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

# ارتفاع صادرات السعودية من النفط إلى أعلى مستوياتها في أكثر من عامين ونصف العربية

أظهرت بيانات صادرة عن مبادرة بيانات المنظمات المشتركة (جودي) اليوم الأربعاء أن صادرات السعودية من النفط الخام بلغت أعلى مستوى لها منذ أكثر من عامين ونصف العام في نوفمبر/تشرين الثاني. وارتفعت الصادرات إلى 7.378 مليون برميل يوميا، وهي أكبر من الرقم المسجل في أكتوبر/تشرين الأول عند 7.1 مليون برميل يوميا، وأعلى مستوى منذ مارس آذار 2023.

وبلغ إنتاج السعودية من النفط الخام حوالي 10.050 مليون برميل يوميا في نوفمبر/تشرين الثاني، وهو أعلى مستوى له منذ أبريل/نيسان 2023. وبلغ الإنتاج المسجل في أكتوبر/تشرين الأول 10.002 مليون برميل يوميا.

وأظهرت بيانات جودي أن كميات النفط الخام التي كررتها المصافي في المملكة بلغت .5602 مليون برميل يوميا في نوفمبر/تشرين الثاني، بتراجع .6%5 عن مستوى أكتوبر/تشرين الأول البالغ 2.712 مليون برميل يوميا، بينما انخفض الحرق المباشر للخام بمقدار 76 ألف برميل يوميا إلى 317 ألف برميل يوميا، وفق وكالة "رويترز".

وتقدم الرياض وأعضاء آخرون في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بيانات التصدير الشهرية إلى مبادرة جودي، التي تنشرها بدورها على موقعها على الإنترنت.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، قالت "أوبك" إن الطلب العالمي على النفط سيرتفع خلال 2027 بوتيرة مماثلة للعام الجاري، ونشرت بيانات تشير إلى شبه توازن بين العرض والطلب في 2026، على عكس توقعات أخرى بحدوث تخمة كبيرة.

وقالت المنظمة في تقريرها الشهري إن تحالف "أوبك+" ضخ 42.83 مليون برميل يوميا في ديسمبر/كانون الأول 2025، بانخفاض 238 ألف برميل يوميا عن نوفمبر/ تشرين الثاني، مدفوعا بتخفيضات في قازاخستان وروسيا وفنزويلا، على الرغم من اتفاق زيادة الإنتاج لشهر ديسمبر/ كانون الأول.

وتوقع التقرير أن يبلغ متوسط الطلب على خام "أوبك+" 43 مليون برميل يوميا في 2026.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

# اليابان تعيد تشغيل أكبر محطة نووية في العالم

اليوم

أعادت اليابان تشغيل محطة كاشيوازاكي-كاريوا النووية، التي تعد الأكبر من نوعها في العالم، وذلك للمرة الأولى منذ كارثة فوكوشيما عام 2011.

وتنحصر عملية إعادة التشغيل هذه في البداية بواحد فقط من المفاعلات السبعة في محطة كاشيوازاكي-كاريوا، وهي الأكبر عالميًا من حيث إجمالي الطاقة الإنتاجية. ووضعت المحطة قيد الخدمة مجدّدا عند الساعة 7,02 بالتوقيت المحلي، بحسب ما أفاد تاتسويا ماتوبا الناطق باسم شركة طوكيو للطاقة الكهربائية (تيبكو). تلبية الطلب على الكهرباء

وأعطى حاكم مقاطعة نيغاتا (وسط غرب اليابان) التي تقع فيها محطة كاشيوازاكي-كاريوا الشهر الفائت موافقته على معاودة تشغيلها، رغم استمرار انقسام الرأي العام الشديد في هذا الشأن، إذ أظهر استطلاع رأي أجرته السلطات المحلية في سبتمبر الفائت معارضة 60% من السكان إعادة تشغيل المحطة، في حين أيدها 37%.

وأوقف تشغيل المحطة عندما أغلقت اليابان كل مفاعلاتها النووية بعد المأساة الثلاثية التي حلّت بفوكوشيما في مارس 2011، إذ شهدت زلزالا وتسونامي وكارثة نووية.

لكنّ اليابان تسعى إلى الحدّ من اعتمادها على الوقود الأحفوري، وتحقيق الحياد الكربوني بحلول سنة 2050، وتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء بفعل الذكاء الاصطناعي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

# من النفط إلى الذهب.. الكثبان الرملية السعودية تغير العالم

الاقتصادية

الصحاري ليست مجرد مساحات شاسعة من الرمال فارغة من كل شيء. تحتوي صحراء أتاكاما القاحلة في تشيلي على النحاس والليثيوم، المعدنان اللذان يحركان العالم اليوم. وفي صحراء نيفادا، بنت حمى الذهب ثروات أمريكية. ومن القارة الأمريكية إلى القارة السمراء، كشفت إفريقيا عن وجود الألماس في صحاريها.

والآن، تقدم الصحراء السعودية اكتشافا آخر. ليس النفط هذه المرة، بل الذهب. وبحسب تقرير موقع Firstpost على منصة يوتيوب، قد يعيد هذا الاكتشاف تشكيل خطط السعودية المستقبلية.

أضافت شركة "معادن" المدرجة في السوق السعودية 7.8 مليون أونصة من الذهب عبر 4 مواقع رئيسية تشمل مناجم تشغيلية واكتشافات في مراحلها المبكرة، بحسب إعلان الشركة في "تداول".

تقع الرواسب في الجزء الغربي من السعودية، بما في ذلك منطقتا عروق 20/21، وأم السلام، ووادي الجو، وتمتد على مساحة شاسعة من الصخور القديمة المعروفة بثروتها المعدنية. لكن التوسع الأكبر يأتي من منجم منصورة ومسرة للذهب.

يُعد هذا المنجم أحد أهم مشاريع الذهب في السعودية. أضافت عمليات التنقيب الجديدة ملايين الأونصات إلى احتياطياتها. هذا الاكتشاف ليس وليد الصدفة، بل اكتشاف إستراتيجي. تسعى السعودية إلى تجاوز الاعتماد على النفط، والتعدين ركيزة أساسية في هذا الطموح.

في إطار رؤية 2030، تسعى السعودية إلى تنويع اقتصادها، وتقليل الاعتماد على صادرات النفط الخام، وبناء صناعات جديدة لتحقيق استقرار طويل الأمد.

ويعتقد المسؤولون أن ثروة السعودية المعدنية غير المستغلة قد تصل قيمتها إلى تريليونات الدولارات.

تطرح السعودية تراخيص جديدة، وتستقطب شركات تعدين عالمية. كما يجري فتح مناطق استكشاف تمتد على آلاف الكيلومترات المربعة. لكن هذا ليس ربحا سريعا. فالتعدين يحتاج إلى وقت، من الحفر والبنية التحتية إلى التصريحات البيئية ومصانع المعالجة.

لكن الذهب يُمكن أن يقدم للسعودية ما لا يُقدمه النفط: توازن اقتصادي وتحوط ضد تقلبات أسواق الطاقة وحماية من صدمات أسعار النفط.

ولهذا الأمر بُعد جيوسياسي أيضا. بينما تتسابق الدول لتأمين المعادن، تسعى السعودية إلى تعزيز نفوذها، ليس فقط كقوة عظمى في مجال الطاقة، بل قوة ثقيلة في التعدين.

كان هذا الاتجاه مطروحا بوضوح على جدول الأعمال حتى في 2024.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

خلال منتدى مستقبل الاستثمار 2024، قال وزير الصناعة والثروة المعدنية بندر الخريف إن قيمة المعادن غير المستغلة في السعودية ارتفعت إلى 90%. وأوضح أن هذا الارتفاع جاء بناء على الاكتشافات الجديدة للعناصر الأرضية النادرة، وزيادة كميات الفوسفات والذهب والزنك والنحاس، إضافة إلى إعادة تقييم هذه المعادن.

بينما قال وزير الطاقة عبدالعزيز بن سلمان آل سعود في المنتدى: "لم نعد نُصنف دولة منتجة للنفط أو رائدة في إنتاجه أو تصديره. هدفنا الآن، وما نسعى إليه، هو أن نصبح دولة منتجة لجميع أنواع الطاقة".

شهدت أسعار الذهب ارتفاعا قويا الأشهر الأخيرة، متجاوزة 4800 دولار للأونصة. إذن، الكثبان الرملية السعودية فعلت هذا من قبل، أخفت النفط ثم غيرت العالم. قد لا يغير اكتشاف الذهب هذا التاريخ بين عشية وضحاها، ولكنه يُشير إلى أن السعودية تتجاوز حدود النفط، وتسعى للتطور والارتقاء بمستقبلها، ساعية لبناء مستقبل جديد مدفون تحت رمال.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

# ترامب: أوروبا تسير في الاتجاه الخاطئ وتواجه انهيارا في قطاع الطاقة

روسيا اليوم

انتقد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب التوجهات الحالية في أوروبا بشكل حاد خلال كلمته في منتدى دافوس الاقتصادي العالمي، واصفا بعض أجزاء القارة بأنها "لم يعد ممكنا التعرف عليها".

وقال ترامب في خطابه: "بعض الأماكن في أوروبا، بصراحة، أصبحت غير ممكن التعرف عليها. يمكن الجدال حول هذا، لكن لا مجال للنقاش هنا" ووصف التغييرات التي تشهدها القارة بأنها "سلبية للغاية".

وأضاف: "أحب أوروبا، أتمنى الخير لأوروبا، لكنها في العقود الأخيرة تسير في اتجاه خاطئ"، مشيرا إلى أن الدول الأوروبية تتضرر، على وجه الخصوص، من "الهجرة غير المنضبطة، والاستيراد غير المحدود"، وكذلك من سياسات ما أسماه "الطاقة الخضراء".

كما صرح ترامب بأن أوروبا تشهد "انهيارا في قطاع الطاقة"، مفتخرا بأن الولايات المتحدة تمكنت من تجنب هذا المصير. وقال: "الولايات المتحدة تمكنت من تجنب الانهيار الكارثي في الطاقة الذي تواجهه جميع الدول الأوروبية" التي تقوم بالتحول إلى مصادر الطاقة المتجددة.

وانتقد الرئيس الأمريكي بشكل خاص انتشار طاقة الرياح، قائلا: "تنتشر محطات طاقة الرياح في كل مكان، تلك التي تدمر أراضيكم".

وأورد ترامب إحصائيات لدعم رأيه، مشيرا إلى أن إنتاج الكهرباء في ألمانيا انخفض بنسبة 22% مقارنة بمؤشرات عام 2017، بينما ارتفعت الأسعار بنسبة 64% في نفس الفترة. كما ذكر أن بريطانيا "تنتج فقط ثلث إجمالي الكهرباء التي كانت تنتجها في نهاية القرن الماضي".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

# ترمب: أمريكا حققت معجزة اقتصادية.. والطاقة الخضراء أكبر خدعة بالتاريخ

الطاقة

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، أن اقتصاد بلاده ينمو بسرعة منذ عودته إلى الرئاسة، مؤكداً أن الولايات المتحدة حققت ما وصفه بـ«معجزة اقتصادية».

وأوضح ترمب خلال كلمته ضمن فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي 2026 في دافوس، أن خططه الاقتصادية لم تتسبب في ركود عالمي، مشيراً إلى أن بلاده ستحصل على نحو 20 تريليون دولار من الاستثمارات.

وأشار إلى أن التقدم في مجال الطاقة النووية يدفعه لاكتشاف الفرص المتاحة فيها، واصفاً الطاقة الخضراء الجديدة بأنها «أكبر خدعة في التاريخ».

انتصارات هائلة

وبين أنه بعد عام من ولايته تحققت انتصارات هائلة للاقتصاد الأمريكي، مؤكداً أن أمريكا لم تشهد في تاريخها تقدماً اقتصادياً مماثلاً لما يحدث حالياً.

وقال:«الولايات المتحدة يجب أن تدفع أقل معدل فائدة بين جميع الدول، كما أن النمو الاقتصادي يحارب التضخم ولا يسببه».

وأضاف:«بعض المسؤولين، مثل رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول، يرفعون الفائدة خوفاً من التضخم رغم تحقيق النمو الاقتصادي».

مستوى قياسي

وأفاد أن الأسواق الأمريكية سجلت 52 مستوى قياسياً منذ الانتخابات، متوقعاً أن يتضاعف سوق الأسهم خلال فترة زمنية قصيرة.

وأضاف أن الاقتصاد الأمريكي سينمو بمعدل يفوق ضعفي توقعات صندوق النقد الدولي التي أعلنها في أبريل الماضي.

وتابع أن إدارته قلصت العجز التجاري القياسي في الولايات المتحدة بعد تطبيق الرسوم الجمركية، مؤكداً أنه خفّض العجز التجاري بنسبة 77% خلال عام واحد. وأضاف أن الصادرات الأمريكية ارتفعت خلال سنة من رئاسته.

كابوس التضخم

أشار ترمب إلى غياب التضخم في الولايات المتحدة رغم النمو الاقتصادي المحقق، معتبراً أن البلاد عانت «كابوس التضخم» في عهد الرئيس السابق جو بايدن. كما أعلن تنفيذ أكبر تخفيضات ضريبية في تاريخ أمريكا خلال يوليو الماضي.

وأكد ترمب أن أمريكا لا تريد تدمير الدول بفرض الرسوم الجمركية، مشدداً على أن العالم سيتعرض لتهديد لا يمكن تصوره دون الحماية الأمريكية.

وأوضح أن الولايات المتحدة تعود أقوى من أي وقت مضى،

أنقر هنا للرجوع للأعلى

مع انتقال مئات المصانع إلى البلاد من مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك شركات السيارات التي بدأت الآن بالقدوم إلى أمريكا.

عاصمة «المشفرة»

ونوه إلى إن إدارته قامت بتسريح 270 ألف موظف بيروقراطي في الحكومة بهدف تنشيط التنافسية، واصفاً ما تحقق بأنه إنجاز لا تستطيع دولة أخرى تنفيذه.

وأكد ترمب أن الولايات المتحدة تقود التقدم العالمي في مجال الذكاء الاصطناعي، متفوقة على الصين، وأفاد بقوله: «يجب اليقظة بسبب مخاطر الذكاء الاصطناعي».

وشدد على رغبته في أن تكون أمريكا عاصمة العملات المشفرة في العالم، معلناً توقيع أمر تنفيذي يمنع المستثمرين من المؤسسات من شراء المنازل السكنية، وتطلعه إلى إقرار مزيد من القوانين الداعمة للعملات المشفرة.

أموال طائلة

أعلن ترمب أنه أوقف سياسات الطاقة التي نفذتها إدارة بايدن، مشيراً إلى أن إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة عند مستويات قياسية.

وقال إن بلاده حصلت على 50 مليون برميل نفط من فنزويلا الأسبوع الماضي، مضيفاً أن فنزويلا ستجني أموالاً طائلة، مقدّراً تعاون إدارتها الجديدة مع الولايات المتحدة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

# الطاقة المتجددة في السعودية تسجل أدنى تكلفة عالميًا

الطاقة

حققت الطاقة المتجددة في السعودية إنجازًا بارزًا في عام 2025؛ إذ سجلت أدنى تكلفة على مستوى العالم لكلٍ من الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح.

ووفق تقرير حديث حصلت عليها منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، تُبرز عدّة مشروعات قدرة المملكة على الاستفادة من وفورات الحجم لخفض التكاليف، من خلال عمليات شراء مبتكرة واعتماد تقنيات متقدمة.

وتعكس الأرقام القياسية للتكلفة المستوية للكهرباء التي حققتها المملكة، اتجاهًا أوسع نطاقًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وأسهم تزايد الاستثمار، والبيئات التنظيمية الداعمة، وانخفاض تكلفة مصادر الطاقة المتجددة، في وضع دول، مثل السعودية، بطليعة التحول في قطاع الطاقة.

تكلفة الطاقة المتجددة في السعودية

تشير تكلفة الطاقة المتجددة في السعودية خلال عام 2025 إلى أن سوق منتجي الكهرباء المستقلين في المملكة حققت إنجازًا بارزًا بتسجيلها أدنى تكلفة مستوية للكهرباء (LCOE)، كما يلي:

الطاقة الشمسية الكهروضوئية: 10.96 دولارًا/ميغاواط ساعة.

طاقة الرياح: 13.38 دولارًا/ميغاواط ساعة.

وسلّط تقرير حديث أصدرته شركة دي ديزرت إنرجي (Dii Desert Energy) الضوء على أن المعايير المطبقة باختيار وتطوير المشروعات في السعودية أسفرت عن مشروعات ذات جدوى اقتصادية عالية.

كما أسهم خفض المخاطر المتوقعة وضمان هياكل مالية متينة في جذب المستثمرين، ما أدى إلى تأمين تكلفة رأسمالية تنافسية للغاية.

ويوضح الرسم البياني التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- التكلفة التنافسية لإنتاج الكهرباء من مشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في السعودية:

التكلفة التنافسية لإنتاج الكهرباء من مشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في السعودية

ويؤدي انخفاض تكاليف التمويل إلى انخفاض التكلفة المستوية للكهرباء (LCOE)، الأمر الذي يعزز بدوره جدوى المشروعات المستقبلية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

التكلفة المستوية للكهرباء هي مقياس اقتصادي لتقييم تكاليف توليد الكهرباء ومقارنتها حسب المصادر على مدار العمر الافتراضي للوحدة.

وتؤكد الأرقام القياسية للتكلفة المستوية للكهرباء التزام المملكة الإستراتيجي بتنويع مزيج الطاقة لديها وتقليل اعتمادها على الوقود الأحفوري.

ويؤكد هذا الإنجاز التقدم السريع والتنافسية العالية لقطاع الطاقة المتجددة في السعودية، بفضل الأطر السياسية الداعمة، ونشر المشروعات واسعة النطاق، والمشتري الرئيس (الشركة السعودية لشراء الطاقة)، ومواقع مشروعات الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح ذات الإنتاجية العالية، وإستراتيجيات المناقصات المنتظمة التي تجذب المطورين والمستثمرين المحليين والدوليين.

قدرات الطاقة المتجددة في السعودية

سلّط تقرير "دي ديزرت إنرجي" الضوء على ارتفاع إجمالي القدرة المركبة للطاقة المتجددة في السعودية إلى 11.7 غيغاواط بنهاية عام 2025، مع وجود أكثر من 22 غيغاواط قيد الإنشاء.

ورفعت المملكة أهدافها في مجال الطاقة المتجددة تدريجيًا خلال السنوات الأخيرة؛ فبعد أن كان الهدف الأولي 54 غيغاواط بحلول عام 2030، والذي أُعلن في عام 2012، رُفع الطموح إلى 58.7 غيغاواط في عام 2019.

وفي عام 2023، أعلنت المملكة تسريعًا إستراتيجيًا يهدف إلى إضافة 20 غيغاواط من القدرة الجديدة سنويًا، للوصول إلى إجمالي يتراوح بين 100 و130 غيغاواط بحلول عام 2030.

وتُوزع قدرات الطاقة المتجددة في السعودية بين (القدرة قيد التشغيل، وقيد البناء، وقيد التطوير، والمعلنة)، كما يلي:

الطاقة الشمسية الكهروضوئية
قدرات قيد التشغيل: 11.18 غيغاواط
قدرات قيد الإنشاء: 19.37 غيغاواط
قدرات قيد التطوير: 7.8 غيغاواط
قدرات معلنة: 15.15 غيغاواط
الطاقة الشمسية المركزة
قدرات قيد التشغيل: 118 ميغاواط
قدرات معلنة: 1.5 غيغاواط
طاقة الرياح البرية
قدرات قيد التشغيل: 403 ميغاواط
قدرات قيد الإنشاء: 3 غيغاواط
قدرات قيد التطوير: 4.5 غيغاواط
قدرات معلنة: 5.5 غيغاواط

والجدير بالذكر أن هذا الهدف الوطني وحده يمثل أكثر من نصف طموح منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال الطاقة المتجددة، بحسب ما أبرزه التقرير الذي اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وتُعد هذه الزيادات الطموحة جزءًا من إستراتيجية أوسع لإنتاج ما بين 45 و50% من كهرباء المملكة من مصادر متجددة بحلول عام 2030، كما هو موضح في المبادرة السعودية الخضراء ضمن رؤية السعودية 2030.

الطاقة المتجددة في السعودية

قطاع الهيدروجين في السعودية

في سياقٍ متصل، يشهد قطاع الهيدروجين في السعودية زخمًا ملحوظًا؛ إذ أُعلنت 7 مشروعات تهدف إلى إنتاج

أنقر هنا للرجوع للأعلى

4 ملايين طن سنويًا من الهيدروجين الأخضر والأزرق حلول عام 2030، بحسب ما جاء في تقرير "دي ديزرت إنرجي".

ويقع المركز الرئيس لمشروعات الهيدروجين الأخضر في نيوم وينبع، في حين تستضيف الجبيل المركز الرئيس لمشروعات الهيدروجين الأزرق.

وتستضيف المملكة مشروع نيوم للهيدروجين الأخضر، وهو مشروع ضخم لصندوق الاستثمارات العامة، يُعد رائدًا عالميًا في مجال ابتكار الهيدروجين.

ويجري حاليًا إنشاء المشروع، ووصلت نسبة إنجازه إلى 80% بحلول عام 2025، ويهدف إلى إنتاج 1.2 مليون طن سنويًا من الأمونيا الخضراء، مدعومًا بمشروعين مخصصين للطاقة الشمسية وطاقة الرياح بقدرة 4 غيغاواط لكل منهما، وفق التفاصيل التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وإلى جانب نيوم، وسّعت السعودية نطاق مشروعاتها بشكل ملحوظ في عام 2025 مع إعلان مركز ينبع للهيدروجين الأخضر، الذي يستهدف إنتاج 2.2 مليون طن سنويًا من الأمونيا الخضراء بحلول عام 2030، أي ضعف طاقة مشروع نيوم.

وسيضم المركز قدرة تحليل كهربائي تبلغ 4 غيغاواط، وقد جرى تصميمه بشكل صريح بوصفه مركزًا موجهًا للتصدير لتزويد السوق الأوروبية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

# أمين عام أوابك: رقم مستبعد لأسعار النفط.. و3 تحديات في 2026

الطاقة

رسمَ أمين عام أوابك جمال عيسى اللوغاني ملامح عام 2026 بوصفه مفترق طرق حاسمًا في مسار أسواق الطاقة العالمية، إذ تتداخل وفرة الإمدادات مع تباطؤ التحول نحو الطاقة المتجددة، في ظل بيئة جيوسياسية وتجارية متقلبة تُعيد رسم التوازنات وتضغط على أسعار النفط.

وبحسب مقال للأمين العام، في نشرة "أوابك" الشهرية، بعنوان "تحديات أسواق الطاقة لعام 2026: بين وفرة الإمدادات وتباطؤ التحول"، حصلت عليه منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، فإن قطاع الطاقة العالمي يواجه واقعًا جديدًا تتشابك فيه السياسات التجارية مع التوترات الجيوسياسية.

وأكد اللوغاني أن معضلة الطاقة الثلاثية، المتمثلة في أمن الإمدادات والاستدامة والقدرة على تحمُّل التكاليف، تظل التحدي الأكبر أمام صانعي السياسات، في وقت تتغير فيه أنماط الاستهلاك وتتفاوت فيه سرعة التعافي الاقتصادي بين المناطق.

وبينما يحتفظ النفط والغاز بدورهما المحوري في ضمان استقرار الإمدادات، تبرز تحديات جديدة مرتبطة بنمو الطلب على الطاقة في مراكز البيانات، وتباطؤ الاستثمارات في الطاقة المتجددة، وحالات عدم اليقين التي يُتوقع أن تزيد من تعقيد المشهد أمام المنتجين والمستثمرين.

ويخلص أمين عام أوابك إلى أن هذه التحديات الـ3، بالتوازي مع فائض الإمدادات المتوقع خلال 2026، تُسهم في ترسيخ سقف سعري واضح للأسواق، ما يجعل تجاوز أسعار النفط مستوى 70 دولارًا للبرميل أمرًا مستبعدًا في الأجل المنظور.

توقعات النفط والإمدادات في 2026

تبدو التوقعات لعام 2026 أكثر إيجابية، إذ يرى أمين عام أوابك أن الطلب العالمي على النفط سيشهد نموًا بنحو 1.4 مليون برميل يوميًا، مع تمركز الزيادة في الأميركيتين وارتفاع طفيف في أوروبا، مقابل ضعف نسبي مستمر في آسيا والمحيط الهادئ.

وأضاف: "تعكس هذه التفاوتات الإقليمية اختلاف سرعة التعافي الاقتصادي، وتغير أنماط الاستهلاك، وانتشار المركبات الكهربائية والغاز الطبيعي المسال في قطاع النقل، ما يعيد توزيع الطلب بين المشتقات النفطية من جهة، والقطاعات الاقتصادية من جهة أخرى".

في المقابل، يوضح أمين عام أوابك أن الإمدادات النفطية من الدول غير المشاركة في "إعلان التعاون" تُظهر نموًا يقارب 600 ألف برميل يوميًا، مدفوعًا بمشروعات بحرية جديدة في أمريكا اللاتينية وخليج المكسيك، وزيادة إنتاج سوائل الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة.

وتابع: "كما يتعاظم إنتاج النفط الصخري في الأرجنتين، إلى جانب التوسع في الرمال النفطية بكندا، مع تصدُّر أميركا الجنوبية نحو ثلثي هذا النمو، تليها كندا والولايات المتحدة، ما يعزز صورة فائض هيكلي في الإمدادات حتى

أنقر هنا للرجوع للأعلى

نهاية 2026".

وشرح المهندس جمال اللوغاني أن هذا الفائض المتوقع يضع سقفًا سعريًا للأسواق العالمية، ويحدّ من فرص الارتفاعات الحادة، ليجعل تجاوز 70 دولارًا للبرميل أمرًا مستبعدًا في ظل التوازن القائم بين نمو الطلب وزيادة المعروض، بحسب المقال الذي حصلت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

ويوضح الرسم البياني التالي -من وحدة أبحاث الطاقة- توقعات منظمة أوبك للطلب على النفط في عام 2026:

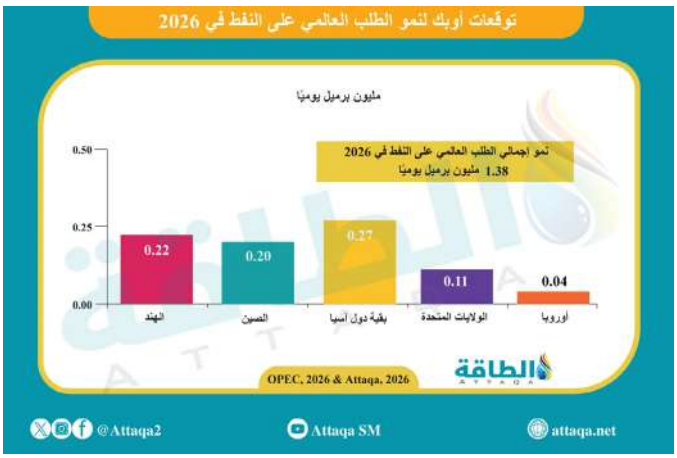


ومع توقعات بزيادة ملموسة في مخزونات الصين الإستراتيجية من النفط خلال 2026، بردّ فعل على ارتفاع مخاوف أمن الإمدادات، يبقى إجمالي استهلاك النفط مستقرًا رغم تراجع الطلب على البنزين والديزل بفعل انتشار المركبات الكهربائية.

هذا الاستقرار مدعوم بارتفاع الطلب على وقود الطائرات والمنتجات النفطية المخصصة للبتروكيماويات، ما يعكس إعادة تركيب داخلية في مزيج الطلب الصيني دون تغيير جوهري في الاتجاه السعري العام.

أسعار النفط في 2026

تتماشى تقديرات أمين عام أوابك مع توقعات أسعار النفط في 2026 من جانب المؤسسات الكبرى، إذ يُقدّر صندوق النقد الدولي أن أسعار الخام ستبلغ متوسط 62.13 دولارًا للبرميل، انخفاضًا من 68.92 دولارًا خلال 2025.

وفي أحدث تقاريره هذا الشهر، خفّض صندوق النقد توقعاته للعقود الآجلة للخام في عام 2026 بمقدار 3.7 دولارًا للبرميل، مقارنة بالتقديرات السابقة البالغة 65.84 دولارًا، قبل أن تصل الأسعار إلى 62.17 دولارًا خلال عام 2027.

في المقابل، رفعت إدارة معلومات الطاقة الأميركية توقعات أسعار النفط في 2026، ليكون من المتوقع أن يبلغ متوسط السعر الفوري لخام برنت 55.87 دولارًا للبرميل خلال 2026، مقارنة مع توقعات ديسمبر/كانون الأول 2025، البالغة 55.08 دولارًا.

ورغم ذلك، سيظل سعر خام برنت أقل من المتوسط المسجّل عام 2025 عند 69.04 دولارًا للبرميل، مع نمو المعروض بأكثر من الطلب.

3 تحديات في 2026

تطرَّق أمين عام أوابك إلى الحديث عن 3 تحديات في 2026، فمن المتوقع ارتفاع معدلات تشغيل المصافي عالميًا رغم ضعف نمو الطلب على المنتجات خلال العام، وهو ما يدعم اتّساع هوامش الربح، لكن الارتفاع لا يتوزع بالتساوي، إذ تواجه أوروبا مخاطر أكبر تتعلق بنقص إمدادات الديزل.

وفي الولايات المتحدة، قد تتعرض إمدادات البنزين على الساحل الشرقي لضغوط متزايدة بسبب الاعتماد على الإمدادات الأوروبية، ما يجعل الاختناقات اللوجستية والاعتمادات المتقاطعة عناصر حسّاسة في توازن أسواق

أنقر هنا للرجوع للأعلى

المنتجات المكررة.

وفيما يخصّ الغاز الطبيعي المسال، توقّع اللوغاني زيادة في الإمدادات خلال 2026 تقودها مشروعات أمريكا الشمالية، مع استمرار استحواذ آسيا على الجزء الأكبر من هذه الزيادات، وسط حالة من عدم اليقين في أساسيات السوق، بحسب ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

محطة فريبورت لتصدير الغاز المسال
محطة فريبورت لتصدير الغاز المسال- الصورة من منصة "أوفشور إنرجي"
وبحسب أمين عام أوابك، تشمل هذه العوامل فرض تعرفات جمركية أميركية على الواردات، واستمرار العقوبات الواسعة على روسيا بسبب أوكرانيا، إضافة إلى التراجع المفاجئ في طلب الصين على الغاز الطبيعي المسال، ما يؤثّر في مسارات الأسعار والعقود طويلة الأجل.

ويُبرز الأمين العام لمنظمة أوابك تحديًا ثالثًا يتمثل بالارتفاع الملحوظ في الطلب على الطاقة من مراكز البيانات، خاصةً في الولايات المتحدة التي تستحوذ وحدها على أكثر من 40% من النمو المتوقع، إلى جانب كندا والبرازيل والمكسيك.

وأضاف أن التقديرات ذهبت إلى زيادة الطلب العالمي على كهرباء مراكز البيانات بنسبة 17% حتى 2026، ثم 14% سنويًا حتى 2030، ليصل إلى أكثر من 2200 تيراواط/ساعة، وهو ما يعادل إجمالي استهلاك الهند من الكهرباء تقريبًا.

وفي ضوء ما تقدَّم، يؤكد أمين عام أوابك أن عام 2026 سيكون امتدادًا لمرحلة "التحول الحذر"، مع تباطؤ بعض محركات الطلب ووفرة نسبية في الإمدادات، ما يجعل إدارة المعضلة الثلاثية أولوية قصوى تتطلب سياسات مرنة وإستراتيجيات أعمال منضبطة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

# (ميد): "أرامكو" تختار مستشارا لتوسيع أعمالها في قطاع "الطاقات الجديدة"

مال

عيّنت شركة أرامكو مستشاراً متخصصاً لدراسة سبل توسيع أعمالها في قطاع "الطاقات الجديدة"، الذي أطلقته الشركة في عام 2023، مع التركيز على مجالات تشمل الهيدروجين، والطاقة الشمسية، وغيرها من التقنيات النظيفة، في خطوة تهدف إلى تنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط وتعزيز حضور الشركة في أسواق الطاقة العالمية، بما يتماشى مع أهداف رؤية السعودية 2030.

وتندرج هذه الخطوة ضمن الاستراتيجية الأوسع لأرامكو الرامية إلى الاستثمار في التقنيات المتقدمة ومواد التحول في قطاع الطاقة، بما يكمل أنشطتها الأساسية في النفط والغاز ويسهم في خفض الانبعاثات الكربونية، بحسب ما أكده الرئيس التنفيذي للشركة أمين الناصر.

وتركز الدراسات التي يجريها المستشار على تعزيز محفظة أعمال الطاقات الجديدة، لا سيما في مجالات الطاقة الشمسية، والهيدروجين – مع اهتمام خاص بالأمونيا الزرقاء – وتقنيات احتجاز الكربون، إضافة إلى توظيف الذكاء الاصطناعي.

وتهدف أرامكو من خلال هذه المبادرة إلى تنويع أعمال الطاقة لديها، ودعم مسار التحول في المملكة، والعمل على تحقيق الحياد الصفري للانبعاثات في الأصول المملوكة لها بالكامل بحلول عام 2050، مع الحفاظ في الوقت نفسه على مكانتها الريادية في سوق النفط العالمية.

وتأتي هذه التحركات في إطار برنامج أرامكو لرأس المال الجريء البالغة قيمته نحو 7 مليارات دولار، ضمن استراتيجية أشمل للاستثمار في مصادر الطاقة المستقبلية والتقنيات النظيفة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

# شكرًا.